قيودٌ معطِّلة: حدود مشاركة المجتمع المدني الجزائري في التنمية السياسية

Disrupting Constraints: The Limits of Algerian Civil Society Participation in Political Development

رابح زغوني*
جامعة 8 ماي 1945 قالمة – الجزائر
zeghouni.rabah@univ-guelma.dz

تاريخ الارسال:2022/02/26 تاريخ القبول: 2022/12/10 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تقتضي التنمية السياسية المشاركة ولا تتحقق دونها، فلا يمكن تجسيد الديمقراطية دون وجود مواطنين ملتزمين مدنياً ومشاركين سياسياً، وفي الدولة الحديثة يمثِّل المجتمع المدني حلقة الوصل بين المواطنين والسلطة السياسية، فهو اكتسب أهمية خاصة كشريك في الحكم للمساهمة في التنمية السياسية. ولكن ظروف نشأة المجتمع المدني في الجزائر جعلت أهليته لتحقيق هذا الهدف متعثرة، فهو رغم حجم الفرص الإجرائية المتاحة أمامه، يبدو كمجتمع مدني هش ومؤسساته شبه منفصلة عن الحياة السياسية، وملحقة بالسلطة كأداة لمواجهة مختلف الأزمات، وقد توصل المقال إلى أن أسباب ذلك تمتد إلى عوامل أساسية ذاتية وأخرى بنيوية تتلخص في أزمات: التمثيل، التنسيق، التطبيع والاستقلالية.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني. التنمية السياسية. المشاركة. الاستقلالية. التطبيع.

Abstract:

Political development requires participation and cannot be achieved without it. Democracy cannot be practiced without the presence of civic-committed and politically engaged citizens. In the modern state, civil society represents the link between civil and political societies, as it has acquired special importance as a partner in governance to contribute to political development. However, the emergence of civil society in Algeria made it faltering in its eligibility to achieve this goal; despite the volume of procedural opportunities available to it, it appears as a fragile civil society, attached to the authority as a tool to confront various crises. The article concludes that the reasons for this state extend to basic factors that it summarizes in crises of: representation, coordination, normalization and independence.

Keywords: Civil society. Political Development. Participation. Independence. Normalization .

*المؤلف المرسل

مقدمة

ضمن التقليد الليبرالي وبخاصة النظرية الديمقراطية الحديثة، يتم التأكيد على ضرورة وجود ارتباط وثيق بين المجتمعين المدني والسياسي لتعزيز الديمقراطية، انطلاقاً من الفرضية التي مؤداها أن المجتمع المدني هو حجر الأساس للحكم الراشد؛ فلمؤسسات المجتمع المدني دورٌ كبير في إرساء مبادئ الديمقراطية ودولة القانون، بحيث تمثل أحد أهم أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن من خلاله مقاومة المركزية وإساءة استخدام السلطة الحكومية. لذا وفي الأنظمة التي تستهدف تحقيق متطلبات التنمية السياسية، يجب أن يحتل المجتمع المدني مكانة خاصة كشريك في الحكم وليس كمجرد فاعل ثانوي في العملية السياسية، فدوره المتنامي في مقابل تراجع دور الدولة يجعل منه أحد أهم قنوات المشاركة السياسية بالنسبة للمواطنين في صنع القرار وصياغة السياسة العامة. إنه ومن منطلق هذا الدور المتنامي للمجتمع المدني، كان لا بد من توسيع المجال أمامه ليصبح شريكا في عملية التنمية، ففضلا عن الدور التقليدي الخدماتي التطوعي الذي كان يمارسه، فإنه صار في الديمقراطيات الراسخة يستشعر مسؤولية أن يشارك في عملية التنمية السياسية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية وتوسيع المشاركة الشعبية لها.

وإذا ما سلَّمنا بالفرضية السابقة، فإنه لا بد من التسلِّيم مرة ثانية من أنه من دون مجتمع مدني قوي لا يمكن الحديث عن جدوى للتنمية السياسية، خاصة إذا ما عرفنّا هذه الأخيرة على أنها التشاركية بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني لأجل بناء الدولة وخدمة المواطنين من جهة، وتعزيز شرعية النظام السياسي من جهة أخرى. فالمجتمع المدني هو بمثابة الآلية الأكثر ضمانة لتمثيل وجهة نظر المواطنين في العملية السياسية، من خلال إجراءات عديدة وقنوات متنوعة تكفل للمواطنين المشاركة السياسية في صناعة القرار الوطني وصياغة السياسات العمة للدولة. إنه وبالمعنى السابق تنشأ لدينا المعادلة التالية: لا تنمية سياسية من دون مشاركة سياسية، ولا مشاركة سياسية من دون مجتمع مدني قوي، فالعلاقة جد قوية ومتبادلة بين العناصر الثلاثة.

في الجزائر أقر دستور سنة 1989 لأول مرة مبدأ التعددية السياسية، وكان ذلك بمثابة الحافز المباشر لتعزيز فرص مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية لصنع القرارات الوطنية المتعلقة بشؤون البلد، وبالتالي مشاركتهم في الحكم لتحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية، لذا كان يُتوقع لخصائص مجتمع مدني جزائري مستقل أن تتأسس وترتقي وظائفه لتحقيق متطلبات التنمية السياسية في مشاركة المجتمع في عملية صنع القرار لتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة، من خلال تفعيل قدراتها على التعبئة وتجنيد الرأي العام الجزائري وبلورة رأي عام ضاغط على الحكومة خاصة، وهي تعمل على المساهمة في تأطير أحد أهم أركان التنمية وهو العنصر البشري.

لكن على الرغم وأنها –ومن حيث الكم– شاعت منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح، لكن–ومن حيث الكيف– تُطرح إشكالية أدائها في الواقع وحدود مساهمتها في مشروع للتنمية السياسية. بالاعتماد على ما تمنحه مستويات الوصف والتحليل المنهجية،من استعراض للأفكار والحجج ومناقشتها، يبحث هذا المقال

في إشكالية هذا التناقض ويحاول رصد أهم القيود الذاتية والبنيوية المعطِّلة لمساهمة المجتمع المدني الجزائري في التنمية السياسية.

أولا: في مفهوم للتنمية السياسية من خلال الشراكة مجتمع سياسي- مدني

لقد أخذ البحث في مجال التنمية يزداد اتساعاً ليرتبط بكل قطاع من القطاعات غير الاقتصادية. وفي هذا السياق الشامل للتنمية تزايد الاهتمام بالتنمية السياسية التي تبحث في إمكانية ومتطلبات التغيير السياسي، فارتبطت ببناء الدولة من جهة، وتعزيز قدرات النظام السياسي وتطوير ثقافته السياسية من جهة أخرى. ولعل في أحد أكثر مؤشراتها أهمية، ترتبط التنمية السياسية بطبيعة ونوع المشاركة السياسية؛ حين تُفهم عموماً على أنها عملية سياسية متعددة الفاعلين ومتنوعة الغايات، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية[1]. وعلى أساس من ذلك، تنشأ المعادلة التالية؛ لا تنمية سياسية من دون مشاركة سياسية، ولا مشاركة سياسية من دون مجتمع مدني قوي؛ فالتنمية السياسية لم تعد مسؤولية حصرية للحكومات، بل هي مسؤولية المجتمع كذلك، صحيح أن الحكومة هي من تقودها وتنفذ السياسات المؤدية إلى تحقيقها، ولكن بمشاركة فاعلة للمجتمع المدني، نظرا لأهمية الدور الذي باتت تضطلع به مؤسساته النشطة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتنفيذ السياسات العامة، ولهذا سيصبح لزاماً الربط بين أدوار هذه المؤسسات المدنية وتعزيز المشاركة السياسية[2].

يعد مفهوم المشاركة السياسية من المفاهيم القليلة التي تقل حدة الخلاف بين الباحثين بشأنها، فمراجعة أدبيات الدراسة في الموضوع، في الكتابات العربية والغربية على السواء، تحيلنا نحو شبه إجماع حول ماهيتها وخصائصها المعرفة بها. فيعرفها **محمد السويدي** مثلا بأنها "تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر مثل تقلد منصب سياسي، أو غير سياسي مثل مناقشة الأمور العامة أي تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي"[3]. وفي الكتابات الغربية، يعرفها **فيليب برو** على أنها "مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية"[4].

فالمشاركة السياسية تمثل إذن موضوعاً محورياً من موضوعات التنمية السياسية، بوصفها تعبيراً عن انشغال المواطنين بالمسائل السياسية داخل نطاق المجتمع السياسي، وهي مجمل الأنشطة التي تستهدف اختيار الحكام والتأثير في القرارات الحكومية وصنع السياسة العامة، وبذلك فهي تشكل ركناً رئيساً من أركان الممارسة الديمقراطية وأحد أهم مقوماتها، كما وأنها تعبير صريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع. فالهدف من المشاركة السياسية هو التأثير في السياسة العامة والمشاركة في إدارة الشؤون العامة وفق ما يخدم الصالح العام، فهي تبدو كجسر رابط بين الفرد كعضو في جماعة والفرد كمواطن.

وإذا ما سلمنا بمفهوم للتنمية في معناها العام على أنها التشاركية المثمرة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، أي تلك التي تظهر في توحيد جهود المواطنين من جهة، وسياسات الحكومة من جهة ثانية لأجل

الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع والدولة، فلا جدال إذن في أن التنمية في بعدها السياسي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومتبادلاً مع المشاركة السياسية؛ وتظهر علاقة الاعتماد المتبادل هذه في المعادلة التالية: تعمل التنمية على إتاحة فرص أكبر للمشاركة السياسية، كما أن المشاركة الجماهيرية تعد من أهم عوامل نجاح واستمرارية التنمية السياسية خاصة إذا ما قامت القيادة السياسية بتعزيز دور المجتمع المدني ليساهم في ترسيخ وتطوير التنمية. إذن، فالالتحام والتعاون بين السلطة والجماهير سيضمن فاعلية توجيه السلوك المجتمعي للأفراد والجماعات بما يحقق التنمية السياسية[5].

تعتبر المشاركة السياسية من المقومات الجوهرية للتنمية السياسية، لجهة أنها أداة ضغط المجتمع المدني على صانعي القرار في المجتمع السياسي –الحكومة– لصالح التنمية؛ لأن على الحكومة مسؤوليات كبرى على المستوى الوطني، وعليها التزامات وأعباء أكثر نحو المجتمع والمواطنين. وتتطلب المشاركة السياسية شرطاً ذاتياً يتعلق ضرورة ارتفاع مستوى وعي الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع؛ وآخر موضوعياً يتعلق بوجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمى المشاركة، مع توافر الأدوات التي تساعد على وصولها لصانع القرار؛ وهذا ما يتطلب زيادة مؤسسات المجتمع المدني ورفع مستوى فاعليتها، بأن يكون لها دور فاعل من خلال إتاحة صلاحيات أكثر لها ما يجعلها أكثر تأثيراً في خدمة المجتمع[6].

إنه بتوافر الشروط السابقة يصبح حينها ممكنا الحديث عن وجود مشاركة سياسية فعَّالة من قبل الجماهير، لأنها في هذه الحالة تعني تحقيق مساهمة أوسع للمواطنين في رسم السياسات العامة وصنع القرارات ، وكذلك في إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساته. وبالمقابل، تصبح المشاركة السياسية هي أحد المعايير الرئيسية لشرعية السلطة السياسية ، كما أنها تضطلع بدورا كبير في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية بين الجميع[7].

ثانيا: المجتمع المدني كقناة لتفعيل المشاركة: النماذج والوظائف

دخل المجتمع المدني في النظرية السياسية الحديثة كنتيجة لمذهب العقد الاجتماعي، وهو يشير إلى المجتمع الذي تكون فيه أنماط التعاقد مقبولة ومعمول بها من قبل أعضائه. فمعظم المفكرين الأوائل الذين استخدموا المفهوم تأثروا بنظرية حالة الطبيعة، والتي تنظر إلى الفرد بوصفه نواة المجتمع المدني، الذي تشكَّل عن طريق العقد أو الرضا من قبل هذه النواة المستقلة. ففريديريش هيجل Friedrich Hegel نظر إلى المجتمع المدني باعتباره ظاهرة بنيوية تحتية، معتبراً بأنه تلك التنظيمات والأنشطة التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة؛ يعني ذلك أن المجتمع المدني في مفهومه العام يختلف عن السلطات والتنظيمات السياسية، ولهذا نظر هيجل للدولة وليس المجتمع المدني كأساس فعال في التطور التاريخي[8]. أما أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci فاعتبر المجتمع المدني ظاهرة فوق بنيوية؛ وبأنه جزء من مكونات الدولة، بينما يشكل المجتمع السياسي جزئها الأخر، وهو مجموع التنظيمات والمؤسسات التي تحقق التوافق حول المجتمع السياسي، ويشكِّل المجتمع المدني مع المجتمع السياسي عند غرامشي ما يسميه الدولة الموسَّعة؛ فبينما

يحتوي المجتمع المدني على التنظيم السياسي للمجتمع بأحزابه، نقاباته وتياراته السياسية، فإن الدولة تحتكر السلطة السياسية عبر أجهزتها ومؤسساتها المختلفة[9]. ويحيل الفهم السابق نحو استنتاج أربعة عناصر هي جوهر المجتمع المدني:

أ – العنصر الأول هو فكرة "الطوعية"؛ أي المشاركة الطوعية التي هي بالأساس الفعل الإداري الحر أو الطوعي، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار؛

ب – العنصر الثاني هو أن المجتمع المدني" منظم"؛ وهو بهذا يختلف عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي، حيث يشير هذا العنصر إلى فكرة "لمؤسسية" التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبًا، والتي تشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

ج– العنصر الثالث هو "الاستقلالية"؛ التي ترتبط بأهداف مؤسسات المجتمع المدني والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة؛ من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعي؛

د – آخر هذه العناصر يكمن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزءًا من منظومة مفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل: الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، والشرعية الدستورية...الخ[10].

1. نماذج العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة السياسية

لا يوجد هناك موقف واحد حول نماذج الشراكة مجتمع مدني–حكومة، فبالنسبة لعلماء الاقتصاد والإدارة العامة، فإن اهتمامهم يتجه أساساً نحو الكفاءة والفعالية؛ لأنهم يبحثون عن آليات لتعظيم المكاسب. وعلى العكس من ذلك، فإن اهتمام علماء السياسة مرتبط بمسألة سبل تأسيس، تعميق، وتحسين الديمقراطية وتكريس رشادة الحكم من خلال ترتيبات الشراكة بين المجتمع السياسي ومنظمات المجتمع المدني أو بين القطاع الثالث والقطاع الأول[11]. وعليه سياسياً، يأخذ الطابع الجدلي ميزة للعلاقة ما بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي؛ فيمكن للأول أن يكون مسانداً للسلطة أو معارضاً لها. في الحالة الأولى، يمكن أن يكون المجتمع المدني مصدراً لشرعية لسلطة الدولة عبر مشاركة منظماته في صنع القرار.أما في الحالة الثانية، فتكون حين تتصدى الدولة بمؤسساتها القمعية لكل أشمال الاضطراب، لتبدو الدولة وكأن المجتمع هو الذي وجد من أجلها[12].

ونظرياً، يمكن اختصار طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، من خلال عرض نموذجين لتبولوجيا هذه العلاقة وفق ما اقترحه كل من الباحثين عادل نجم Adil Najam ودينيس يونغ Denis Young.

1.1. تيبولوجيا عادل نجم: يركز نجم على العلاقة بين الأهداف والوسائل؛ لأن كل منظمة حكومية وغير حكومية تبحث عن تحقيق جملة من الأهداف بالاعتماد على وسائل معينة، وتفاعل المنظمات الحكومية وغير الحكومية يفرز أربع أنواع من العلاقات[13]:

أ- التعاون: تسعى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية لتحقيق أهداف متشابهة باعتماد وسائل متشابهة؛

ب- المواجهة: تسعى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية لتحقيق أهداف متمايزة باعتماد وسائل متمايزة؛

ج- التكامل: تسعى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية لتحقيق أهداف متشابهة باعتماد وسائل متمايزة؛

د- التشارك :تسعى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية لتحقيق أهداف متمايزة باعتماد وسائل متشابهة.

2.1. تيبولوجيا دينيس يونغ: يقدم تيبولوجيا للعلاقة بين القطاع غير الحكومي والقطاع الحكومي وهذا بالنظر لموقفين هما: سعي المنظمات غير الحكومية للتأثير على السياسة العامة والحفاظ على قدرتها على المسائلة، ومحاولات الحكومة التأثير على سلوكات مؤسسات المجتمع المدني بضبط خدماتها والاستجابة لمبادراتها. وعلى هذا الأساس يميز بين ثلاثة أنواع من أنواع الشراكة حكومة-مجتمع مدني:

أ- منظمات المجتمع المدني كمكمل لعمل الحكومة: بحيث تسعى المنظمات والجمعيات المدنية لتلبية المطالب العامة التي تعجز الحكومة عن تقديمها أو تقدمها بشكل غير مرضي؛

ب- منظمات المجتمع المدني كملحق لعمل الحكومة: بحيث تتعاون مع الحكومة لتحقيق المطالب العامة؛

ج- منظمات المجتمع المدني كخصم للحكومة: بحيث تدفع الحكومة نحو إحداث تغييرات في السياسة العامة والحفاظ على قدرتها على مسائلتها[14].

2. أدوار المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية

أصبح المجتمع المدني يشكل مكوناً رئيساً ويجسد ثقلاً وازناً ضمن الأنظمة السياسية الحديثة، بالنظر لتعدد مجالات تخصص مؤسساته وتنوع اهتماماتها، التي تغطي أغلب جوانب اهتمام المواطنين في المجتمع، فضلاً عن اعتبارها من بين الوسائل الأفضل للمواطنين من أجل الاتحاد والتعاون خدمة لمصالحهم. فلمؤسسات المجتمع المدني دور مهم في ترويج ثقافة المشاركة السياسية، حيث يشعر الأفراد من خلالها بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم لأجل التعبير عن مصالحهم، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها.

إن الجمعيات المختلفة ضمن المجتمع المدني من اتحادات طلابية، جمعيات ثقافييه ودينية، منظمات بيئية ونقابات...، تعد من بين القنوات المهمة للمشاركة السياسية؛ إذ أنها تعمل على بلورة الرأي العـام ولها

تأثير على الخيارات السياسية للمواطنين وتوجهاتهم، فالمشاركة عبر هذه القنوات تتميز بالفاعلية والنشاط، ومن ثمة يتجلَّى دور الجمعيات كإحدى مؤسسات المجتمع المدني؛ باعتبارها قنوات لكل مجموعة أو شريحة تربطهم مصلحة أو هدف، يمكنهم من خلالها أن يشاركوا باتخاذ القرارات الهامة وتنفيذها وتقييمها، على اعتبار أنهم جزء لا يمكن تجاهله في المجتمع. وتساهم مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية من خلال التوعية بعمليات المشاركة، والطرق الواجب إتباعها لإيصال مطالب وأفكار المواطنين، والتعريف بالالتزامات والواجبات التي تفرضها عملية المشاركة[15].

إن مؤسسات المجتمع المدني تساعد على تبديد العقبات أمام الفعل الجماعي، عبر توفير بيئة مناسبة تتضمن الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يضمن حقوق المجتمع، والحوافز لتدعيم وتسهيل الطرق التي تؤدي إلى زيادة المشاركة في صنع السياسات العامة، خاصة وأنها –كمنظمات طوعية– لا تنشأ لذاتها بل من أجل أهداف معينة، في مقدمتها تنظيم الحركة السياسية للجماهير، تسيير مشاركتها في مختلف الأنشطة السياسية بشكل منظم ومشروع، حتى تسمح للأفراد والجماعات من التعبير عن مصالحهم ورغباتهم ومعتقداتهم من ناحية، وتهيئة الفرص لإبداء آرائهم فيما تحدده الحكومة من قرارات. وإذا كانت أهمية الدور الذي تؤديه كل منها على حدة قد يبدو ضئيلاً وغير مؤثر، إلا أن أهمية ما تقوم به هذه الجمعيات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها، على غرار ما تقوم به من تنظيم ومشاركة الناس في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات وثقافة الإعلاء من شأن المواطن[16].

ثالثا: المجتمع المدني كقناة لتفعيل المشاركة: النماذج والوظائف

إن الجزائر وإن كانت قد عرفت انتقالاً ديمقرطياً متأخراً في أواخر ثمانينات القرن الماضي، إلا أن ظاهرة العمل المدني التطوعي فيها تبقى أسبق من ذلك بكثير؛ بل ترجع بداياتها حتّى إلى مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي، غير أن تحولها إلى خاصية هيكلية للتنظيم الاجتماعي والمشاركة السياسية لم يظهر إلا مع منتصف الثمانينات، حيث عرف المجتمع المدني عموما تحولاً جذرياً موازاة مع التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي عاشها المجتمع الجزائري.

مع منتصف الثمانينيات، أدت الأزمة الاقتصادية المستفحلة بسبب تراجع أسعار النفط بالسلطة السياسية في الجزائر إلى تقديم مزيد من التنازلات فيما يتصل بالانفتاح على المجتمع، وقد أفضى ذلك إلى بداية بروز الحركة الجمعوية التي استفادت من قانون 87-15 الصادر في 21 جويلية 1987، الذي فتح المجال لنشاط جمعيات المجتمع المدني، ممَّا سمح في وقت وجيز جدا من إنشاء 11 ألف جمعية على المستوى الوطني، وإن كان مجال نشاطها محدوداً ومقيداً جداً؛ كجمعيات أولياء التلاميذ والجمعيات الخيرية[17]. لكن وبعدما تم تبني التعددية كخيار سياسي في أعقاب مظاهرات أكتوبر 1988، منح دستور 1989 الأمل لتشكل مجتمع مدني حقيقي، من خلال المادة 40 التي نصت على أن " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به.."

إنه وبفعل مجموعة المطالب المتزايدة والمتنوعة، والتي لم تكن السلطة باستطاعتها تلبيتها بسبب قلة الموارد المالية، فقد عرف النظام السياسي مجموعة من التصدعات التي اضطرت السلطة القائمة لإعادة النظر في علاقات الدولة بالمجتمع وفق عقد جديد يسمح بتحرير المجتمع المدني أمام المجتمع السياسي، الذي لم يكن له من خيار غير القبول بدور أكبر للأول. لقد أشار الفصل الرابع من الدستور، المتعلق بالحريات والحقوق، في المادة 33 على الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان، وعلى أن الحريات الفردية والجماعية مضمونة، ونصت المادة 41 بصراحة على الحق في الاجتماع وإنشاء الجمعيات، وفي ذلك ميزت المادة 42 تمييزاً واضحاً بين الجمعية والحزب[18]. وفي ضوء ذلك، تم اعتماد العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية والرياضية التي ساهمت في تطور الحركة الجمعوية في الجزائر، مساهمة في ظهور نموذج خاص للمجتمع المدني الجزائري، أصبح يحتل موقعاً مهماً ليس فقط على المشهد السياسي بل حتى على المشهد التنموي[19].

لقد جاء الانفتاح السياسي الحاصل في الجزائر منذ 1989 بمثابة الحافز المباشر لتعزيز فرص منظمات المجتمع المدني، ومن خلالها المواطنين، للمشاركة السياسية في صنع القرارات الوطنية المتعلقة بشؤون البلد كأهم مؤشرات التنمية السياسية. لقد أعطى الانفتاح للمواطنين الحق في إنشاء الجمعيات المدنية، وكان ذلك بمثابة إطار قانوني يضمن حريات الأفراد في تكوين الجمعيات وبالتالي مشاركتهم في الحكم لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية. منذ ذلك الوقت شاعت منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح، بالنظر لما تتطلبه الديمقراطية من تحرير حريات الأفراد في التعبير والتنظيم[20]. إنه بمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كإطار قانوني لممارسة الجمعيات (قانون 90-31 في 4 ديسمبر 1990) حتى عرفت الحركة الجمعوية نفساً جديداً جسَّده ذلك الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني والمحلي، إذ سمح القانون بتشكيل عدد من الجمعيات المختلفة العلمية والاجتماعية والثقافية والدينية، وبفضل الضمانات التي كان يحملها، سمح القانون بتزايد عدد الجمعيات الذي ارتفع بشكل كبير منذ ذلك الوقت، فحسب إحصائيات 2002 وصل عددها إلى 66231 جمعية منها 890 جمعية وطنية، ليتعدى اليوم عددها 100 ألف جمعية حسب إحصائية قدمتها وزارة الداخلية سنة 2012 ".[21]

نظرياً، كان يمكن للمجتمع المدني الجزائري أن يضطلع بدور بنّاء وإيجابي باتجاه تبني الديمقراطية وإرساء قواعد الاستقرار السياسي بما يحقق أهداف المواطنين والنظام السياسي على حد سواء. فمن جهة، يمكنه أن يساهم في تعزيز الحرية وتأكيد المشاركة السياسية الفعَّالة وتعزيزها انطلاقا من رضا المواطنين، ومن جهة أخرى، يمكنه أن يساهم في الوصول إلى شرعية الممارسة السياسية بالنسبة للنظام السياسي القائم وذلك جوهر التنمية السياسية، التي تعني من حيث الغاية تحقيق جملة من الأهداف المرجوة مثيل الديمقراطية، الاستقرار ،الشرعية، المشاركة، التعبئة...الخ

لكن عملياً، وعلى الرغم من أنه من حيث العدد، ساهمت الدساتير التعددية منذ دستور 1989 بشكل ايجابي في ظهور وازدهار مجتمع مدني في الجزائر، لأنه كان المنعطف التاريخي الذي أنهى الأحادية وسمح بصياغة منظومة قانونية تسمح بالتعددية وضمان حرية التنظيم، إلا أنه ومن حيث الأداء، فإن دور مؤسساته يكاد ينحصر فقط في الجانب التنموي والخدماتي، بمقابل ضعف واضح في مجال المشاركة السياسية والتنمية الديمقراطية، ليبدو كمجتمع مدني هش وشبه منفصل عن الحياة السياسية، ويستعمل كأداة في يد السلطة لمواجهة مختلف الأزمات التي تقابلها (أزمة التنمية، البطالة، الفقر.....الخ)[22]، على الرغم من مساهمة فعالياته المحدودة بمواقفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خاصة خلال الندوات الوطنية التي شهدتها الجزائر منذ 1992، وسلسلة الحوارات المتعلقة بالحياة السياسية والاقتصادية في الجزائر، حين قدمت بعض مؤسسات المجتمع المدني تصوراتها للحلول الممكنة للأزمة التي مر بها البلد[23].

إنّ هذا الوضع هو ما يدفع للاعتقاد بأن المجتمع المدني في الجزائر ارتبط بعملية الانتقال التي حاول النظام السياسي القيام بها مع أواخر الثمانينات، أكثر مما يبدو مجتمعاً مستقلاً موازياً للسلطة، وهو ما جعل منه يبدو كأداة في يد السلطة أكثر منه ممثلاً لطموحات ومطالب المجتمع؛ أي أنه يظهر كمفهوم رسمي أكثر منه مفهوماً شعبياً أو معارضاً. وربما ما زاد في توسيع حدة الشرخ بين جمعيات المجتمع المدني والمجتمع الجزائري، هو بالأساس الوضع الأمني المتدهور الذي عرفته الجزائر خلال عقد التسعينات، ما جعل أدائه مرتبطاً بالنشاط الحزبي وكأنه مجرد صدى للأحزاب، في شكل علاقة تداخل وتجاذب للمصالح والأدوار[24]، مع عجز واضح في تحقيق أهداف غرس المبادئ والقيم السياسية، ونشر الوعي، وتعبئة الأفراد، فضلاً عن عجز هذه المؤسسات على تقديم البديل الحقيقي للنظام السياسي القائم كمتطلبات للتنمية السياسية الحقيقية. وربما يجد ذلك تفسيره في اجتماع عدد من العوائق العملية والتنظيمية التي يمكن تلخيصها فيما يأتي.

رابعا: عوائق مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية الجزائر

بالنظر للفرص الإجرائية المتاحة، كان يمكن للجمعيات التخصصية والاتحادات الطلابية والنقابيات والجمعيات الثقافية والدينية كمكونات لمجتمع مدني ناشئ أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية السياسية في الجزائر، غير أن واقع المجتمع المدني الجزائري يشير إلى أن هذا الشكل من التأثير لا يزال أقلَّ من المطلوب، إذ تظل هناك عدة تحديات أمام دور أكثر فعالية للمجتمع المدني في الجزائر، إذ يظهر الواقع بأنه لا تزال هناك العديد من القيود التي تعيق جهود مؤسسات المجتمع المدني للانخراط في جهود تنمية سياسية حقيقية، تتضمن المشاركة الوازنة للمواطنين وعموم المجتمع في عملية صنع القرار لتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة، من خلال تفعيل قدراتها على التعبئة وتجنيد الرأي العام الجزائري وبلورة رأي عام ضاغط على الحكومة. وتتنوع مصادر هذه القيود بين قيود ذاتية متعلقة بمؤسسات المجتمع المدني ذاتها، وأخرى بنيوية تتعلق ببيئة ممارستها لوظائفها ضمن اللعبة السياسة، ويمكن تلخيص هذه القيود ضمن أربعة مجالات رئيسة كما يليّ:

1. أزمة التمثيل

إن أهمية مسألة التمثيل بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني؛ والتي تظهر في القدرة على استيعاب جميع التيارات ضمن حدود أهداف مشتركة جامعة، هي في نفس أهمية مسألة تحصيل الاعتراف والشرعية، بل هي شرط من شروط تحصيلهما؛ لأن التمثيل لا يحصل فقط بمجرد الانتماء إلى المؤسسة، فأدوار المجتمع المدني يفترض لها أن تتجاوز دورها الإجرائي في ترقية ثقافة المواطنة السياسية، أو لعب دور الحلقة الاتصالية المحورية للمجتمع مع النظام السياسي، نحو المساهمة في تأسيس أنظمية سياسية مجتمعية قائمة على مبادئ الحق والقانون، العقلانية في التسيير ، الشفافية، الديمقراطية التعددية والمشاركاتية[25]. وفي الجزائر، فقد كانت لجمعيات المجتمع المدني خلال العشرية السوداء مساهمة في الحوار الوطني من خلال مواقفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خاصة خلال الندوات الوطنية وسلسلة الحوارات المتعلقة بالحياة السياسية والاقتصادية، لكن دورها خلال برنامج الإصلاح السياسي الحالي تراجع كثيراً مقارنة بالمرحلة السابقة، فتحولت من قوة طرح واقتراح لبدائل، إلى تبني –في الغالب– أطروحات النظام السياسي وهو ما أضعف كثيراً قدراتها على التمثيل الحقيقي للمطالب المجتمعية.

2. أزمة التنسيق

تظهر مشكلة عامة أخرى لدى مؤسسات المجتمع المدني وهي عدم التنسيق فيما بينها على اختلاف مشاربها وتوجهاتها، أو على الأقل عدم كفايته وارتقائه إلى المستوى المطلوب. فرغم أن التحديات المشتركة تقتضي تعاوناً مشتركاً، إلا أن حالات الاستقطاب داخل هذه المؤسسات غالباً ما تحول دون تحقيق التعاون المطلوب. وقد أظهرت تجارب الانتخابات في الجزائر في السنوات الأخيرة كيف أن الكثير من الجمعيات تلتف لتشكل ائتلافاً جمعوياً لمساندة برنامج أحد المرشحين، والتشكيك في نوايا كل من لا يلتحق بذلك الائتلاف، في صورة واضحة على الإقصاء والأحادية، في حين يفترض أن تكون التعددية والتنوع أبرز صفات هذه الجمعيات.

3. مخاطر التطبيع

غالباً ما تسعى السلطة السياسية لاحتواء تأثير مؤسسات المجتمع المدني للتقليل من حجم تأثيرها، ولذلك قد تسعى لتأسيس جمعيات مجتمع مدني قد تأخذ الطابع الرسمي، لتظهر في أشكال جديدة من منظمات مدنية "رسمية"، وفى ضوء ذلك، هناك مخاطر انقسام المنظمات المدنية إلى نوعين –على الأقل–من أشكال المنظمات، بعضها يأخذ الطابع الحكومي؛ أي كمؤسسة من مؤسسات الدولة الرسمية، والأخرى كمنظمات مجتمع مدني مستقلة، وكل منها يدَّعي ويتنافس على التمثيل والاعتراف. ويبرز هذا العامل كأهم عائق ظلت تواجهه مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، وكان من أهم أسباب الضعف في أداء دورها. فهي تبدو خاضعة لسيطرة الدولة، نظراً لاستمرارية نفس النهج الذي يقوم عليه النظام السياسي في مركزية القرار والسعي لاحتواء الفواعل الجديدة التي تبرز على الساحة عبر فرض إجراءات وقوانين تعقِّد وتصعِّب عملية تأسيس هذه المنظمات، أما بعد التأسيس، فقد ظلت السلطة تقوم بالتغلغل داخل هذه المنظمات بغرض الإلحاق، بل أكثر من

ذلك ظلت تقوم حتى بخلق منظمات موازية نابعة من النظام و تابعة له[26]، كإنشاء الجمعية الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان لكي تنافس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان مثلاً.

4. الاستقلالية

إن تزايد عدد مؤسسات المجتمع المدني الجزائري من حيث العدد، لم يكن مقترناً بنوعية ولا قدرة هذه المؤسسات على المشاركة في تدبير الشأن العام، فهي قد فشلت في خلق الالتفاف الجماهيري الشامل حول برامجها ومواقفها، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يمتد لغياب استقلالية تضمن لها أداء وظائفها، حيث تحرص السلطة على الهيمنة عليها وفرض قيود على إستقلاليتها. إذ تتميز العلاقة التي تجمع المجتمع المدني في الجزائر بالسلطة الوصية بالطابع البيروقراطي؛ التذي يظهر في تعقيد العمليات الإدارية الكثيرة والمطولة، كالالتزام بمسك الدفاتر التي تحددها الجهة الإدارية وضرورة تحديد مصادر التمويل[27]، فضلاً عن ربط المساعدات المالية بالتعبير عن الولاء للسلطة، واستبدال قادتها الذين يتبنون لمبدأ الاستقلالية عن السلطة بآخرين موالين لها، وبشكل يجعل تقريباً غالبية الجمعيات تعبر عن تأييدها لكل المبادرات القادمة من السلطة[28].

الخاتمة

تهدف التنمية السياسية في نهاية المطاف إلى إيجاد نظام سياسي ديمقراطي قائم على فكرة المشاركة والاعتماد المتبادل بين المجتمعين السياسي والمدني كمكونين للدولة، في إطاره يحصل النظام السياسي على الشرعية السياسية، بحيث تستند السلطة إلى أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها الحكم، ويضمن الأفراد من جهتهم ترسيخ فكرة المواطنة والمشاركة في صنع القرار وصياغة السياسة العامة. ومن شأن ذلك أن يرفع من جهة، كفاءة أداء الحكومة المركزية ويدعم قدرتها على تطبيق القوانين وتنفيذ السياسات في إقليم الدولة. ومن جهة ثانية، يزيد من معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ومساهمتهم في تحقيق أهداف التنمية بمفهومها الشامل، بما يعزز فرص تحقيق التكامل والاستقرار بين المجتمع والدولة.

في التجربة الجزائرية تفاوت حجم التأثير الفعلي للمجتمع المدني الجزائري على مخرجات العملية السياسية في البلد بالنظر للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي عاشتها الجزائر، فجاءت تبعاً لذلك قيمة المشاركة السياسية متفاوتة، وإن كانت في الغالب ضئيلة وشكلية. وتمتد أسباب ذلك أولا إلى عوامل ذاتية تتعلق بعجز مؤسسات ت المجتمع المدني عن تحقيق متطلبات قيمتي التمثيل؛ في أن يكون جامعاً ومعبراً عن الطموحات والمطالب المجتمعية، والتنسيق؛ في توحيد الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة في مواجهة سلطة واحدة ومتماسكة.

أما العوائق البنيوية فتظهر في مسألتي الاستقلالية والتطبيع، فالكثير من مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر مرتبطة عضوياً ومادياً بالنظام السياسي ونشأة العديد منها كان بدفع من الدولة، فهي لم تتجذر في المجتمع الجزائري، من ثمة جاءت قدراتها التعبوية محدودة، فضلاً عن إرادة السلطة في تجاوز أزمة المشروعية

عبر توظيف أنشطتها، ما أضعف من فرص تحقيق الاستقلالية المطلوبة لأجل المساهمة الفعالة في التنمية السياسية، وهذا ما يجب على الفاعلين المجتمعيين تجاوزه لتحقيق الأهداف المطلوبة.

الهوامش

[1] وهبان أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص ص 143-144.

[2] موزاي بلال، الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 1، العدد 2، 2014، ص 152.

[3] السويدي محمد ، علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 159.

[4] صبع عامر، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 21.

[5] محمد شطب عيدان المجمعي، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 04، 2009 ،ص 140.

[6] رشيدة بوجحفة، المشاركة السياسية ودورها في تحقيق عملية التنمية السياسية، تم تصفح الموقع يوم 2016/05/20، متاح على الرابط المختصر: https://bit.ly/3aqa5jo،

[7] المرجع نفسه.

[8] فياض عامر حسن و الجاسور ناظم عبد الواحد، ثالوث المستقبل العربي: الديمقراطي، المجتمع المدني، التنمية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبوظبي،2002 ،ص67.

[9] المرجع نفسه، ص 68

[10] المرجع نفسه، ص 70.

[11] Butkeviciene Egle, Snapstiene Rasa, Role of civil society organizations in local governance : theoretical approaches and empirical challenges in Lithuania" **Viešoji politika ir administravimas**. 2010, Nr. 33, p 34.

[12] عامر فياض و ناظم الجاسور، المرجع نفسه، ص 68.

[13] Butkeviciene & Snapstiene, Op, Cit., pp.38-39.

[14] Ibid, p.39.

[15] أحمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، د س ن، ص 31.

[16] خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص 95-96.

[17] حميطوش يوسف، إشكالية المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 10، العدد 1، 2015، ص 118.

[18] بوحنية قوي، "المجتمع المدني الوجه الآخر للممارسة الحزبية"، مجلة المغرب الموحد، العدد 1 ، جانفي 2011 ، ص39.

[19] ناجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، العدد 5، 2007، ص 209.

[20] محمد الطاهر عزيز، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010، ص 46.

[21] بلال موزاي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[22] المرجع نفسه، ص 153.

[23] زينب بليل، موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية: دراسة حالة الجزائر 1989–2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، 2012–2013، ص 201.

[24] بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره، ص39.

[25] برقوق امحند ، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: دور المجتمع المدني في تنمية الدولة، :جامعة أدرار، أيام 20–22 نوفمبر 2005.

[26] مجدان محمد، مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر(2012– 2021) بين الفاعلية والضعف، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، المجلد 12، العدد 2، 2021، ص 30.

[27] بلال موزاي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[28] يوسف حميطوش، مرجع سبق ذكره، ص 422.